وبنتيجة سياسة الانتداب البريطاني الزراعية والعقارية تزايد الصراع على ملكية الاراضي في فلسطين خاصة مع صفقات البيع والشراء التي تمت بين مالكين عرب غائبين وبين متمولين يهود. وتوسعت في المقابل ملكية الفلاحين المنسورين - بفضل قانون تسجيل الاراضي العثماني - وتسارع شراء الارض من قبل اهالي المدن وادت هذه التطورات في مجملها الى زيادة حجم العمال الزراعيين من فلاحين صغار او من فلاحين معدمين وتسرب اعداد كبيرة منهم الى سوق العمالة الرخيصة في المدن والمستعمرات اليهودية.

وقد ادت سياسة الدعم الرسمي للمشروع الصهيوني الى استفادة القطاع الزراعي العربي بطريقة غير مباشرة، فتكثفت زراعة الحمضيات - في المستعمرات اليهودية والمزارع العربية على حد سواء - بسبب مردودها العالي وحاجة الاسواق الاوروبية لها وخاصة بريطانيا. ونشطت ايضا زراعة التبغ التي شجعتها بريطانيا في البدء لتلبية حاجات السوق العالمي، ثم بدأت في فرض القيود عليها تمشيا مع السياسة الخاضعة للمصلحة الصهيونية في عدم تنشيط زراعة وصناعة عربية على مستوى متقدم. وكذلك الحال بالنسبة للخضروات مثل البندورة والبطاطا والاشجار المثمرة. وشهدت مناطق السهول في فلسطين زخم التطور الزراعي المكثف وتوجه رأس المال العربي الى قطاع الزراعة هناك حيث ارتفاع الانتاجية وجودة الاراضي المهيأة للاستثمار المباشر.

ب - القطاع الصناعي:

انعكست سياسة الانتداب الرسمية على القطاع الصناعي ايضا فاتجهت الى دعم الصناعات اليهودية عن طريق اعفاء الآلات والمواد الخام والسلع نصف المصنعة المستوردة لحساب المستعمرات اليهودية من الرسوم الجمركية وحماية الانتاج الصهيوني وذلك بهدف استيعاب اليد العاملة اليهودية الوافدة الى البلاد. وفي المقابل، اهملت سلطات الانتداب الصناعات والحرف العربية، وتدخلت باستمرار عن طريق الضرائب والجمارك والامتيازات والتشريعات لصالح القطاع الصهيوني (كما حصل في امتياز شركة الكهرباء والبوتاس والبحر الميت). هذا بالاضافة الى اقامة شبكة طرق حديثة لخدمة المستعمرات اليهودية اساسا.